البنية التحتية كأحد متطلبات صناعة السياحة وترقيتها في الجزائر

Infrastructure as one of requirements for Developing The Tourism Industry in Algeria

رحمة غزالي، جامعة فرحات عباس سطيف1، *ghazali19rahma@yahoo.com*

زينب غزالي، جامعة فرحات عباس سطيف1، *ghezali19@yahoo.fr*

تاريخ الإرسال:2019/06/11 **تاريخ القبول: 2020/01/19** **تاريخ النشر: 2020/01/30**

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز أهمية تطوير البنى التحتية التي تعتبر الأساس الأول الذي تنطلق منه كافة القطاعات الأخرى، والتي من بينها قطاع السياحة الذي يعد أحد البدائل الفعّالة لقطاع المحروقات في الجزائر؛ حيث تطرقت هذه الدراسة إلى عرض وتحليل أهم مؤشرات البنية التحتية للسياحة في الجزائر لفترات زمنية مختلفة ابتداء من سنة 1995 وإلى غاية 2017، إضافة إلى مقارنتها مع بعض الدول المجاورة.

توصلت الدراسة إلى أن الجزائر لا تعطي الأهمية اللازمة لكل من قطاع البنية التحتية وقطاع السياحة الذي من شأنه أن يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية، واحتلت الجزائر المراكز الأخيرة ضمن العديد من مؤشرات ترتيب دول العالم في مجالي السياحة والبنية التحتية، كما أن مقارنة أداء الجزائر في هذا المجال مع بعض الدول المجاورة بينت أن قطاع السياحة لا يزال ضعيف وبعيد عن المستوى الذي يوافق المقومات والامكانيات التي تتميز بها الجزائر.

الكلمات المفتاحية: بنية تحتية، صناعة السياحة، برامج التنمية الاقتصادية، مخطط توجيهي لتهيئة السياحة.

Abstract

This study, aims to determine the importance of infrastructure development, which is the first foundation of all other sectors, including the tourism sector, which is one of the effective alternatives for the Petroleum sector in Algeria. The study present and analyze the most important indicators of the tourism infrastructure in Algeria for different periods of time -from 1995 to 2017- and compare them with some neighboring countries.

The study found that Algeria does not give the necessary importance to infrastructure sector, and tourism sector which would help to achieve the economic development. Algeria ranked last among many indicators of ranking of the world countries in both tourism and infrastructure. The comparison of Algeria's performance with some neighboring countries has shown that Algeria is weak and still far from the level that corresponds to its characteristics and possibilities.

Key words: *Infrastructure, Tourism Industry, Economic Development Programs, Tourism Management Scheme.*

تمهيد:

لقد أصبحت السياحة اليوم، صناعة جذابة لعدد كبير من دول العالم حيث يطلق عليها اسم "الذهب الأزرق" و"صناعة بلا دخان"، وذلك لما يمكن لها أن تحققه كقطاع انتاجي يساهم في الناتج المحلي من جهة، ومن جهة أخرى يمنع هدر الموارد وعوامل الجذب السياحية ويستغلها بشكل مربح خاصة في الدول التي لا تتميز بتنوع مصادر ايراداتها، على غرار الجزائر التي تعتبر دولة ريعية تعتمد بشكل كبير على ايرادات المحروقات التي لم تعد ذلك المورد الفريد الذي لا يمكن استبداله بأية موارد أخرى.

إن التطور الهائل الذي شهدته السياحة جعلها من أكبر الصناعات نموا في العالم، والتي تتنافس فيها الدول من أجل احتلال الصدارة في مؤشرات التنافسية السياحية، وتنقسم هذه الأخيرة إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي: مؤشرات الأطر القانونية والتنظيمية لقطاع السياحة، مؤشرات الموارد الطبيعية والثقافية والبشرية، مؤشرات البنية التحتية وبيئة الأعمال.

تمتلك الجزائر مقومات طبيعية وتاريخية وثقافية كثيرة ومتنوعة، تجعلها مقصدا سياحيا جذابا يتطلب استغلاله بشكل جيد من أجل تحقيق أمثل للإيرادات المتأتية منه، إلاّ أن مسألة تطوير السياحة في الجزائر تعتبر مشكلة قديمة تنتظر حلا جذريا فعالا، يجعل منها مكسبا حقيقيا.

ولعله من الأفضل أن تكون نقطة البداية من إعادة تأهيل البنى التحتية للعديد من المناطق السياحية في الجزائر والتي تعاني حالة مزرية جراء الإهمال، إضافة إلى إطلاق مشاريع جديدة ومهمة من شأنها أن تحدث قفزة نوعية في مجال البنى التحتية في الجزائر، وهو ما سيكون له آثار ايجابية على تطوير قطاع السياحة بصفة خاصة وكافة القطاعات الأخرى بصفة عامة.

إشكالية الدراسة

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب البحث عن الحلول والوسائل المثلى لتحقيق ذلك، ولأن الاستثمار يعد أحد أهم المؤشرات التي تقيس حجم الاهتمام الحقيقي بنشاط معين، جعلنا ذلك نتساءل عن مدى اهتمام الجزائر وتخصيصها للموارد المادية من أجل تطوير البنية التحتية وبالتالي ترقية صناعة السياحة؛ وعليه فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول السؤال التالي:

ما هو واقع البنية التحتية كأحد متطلبات صناعة السياحة وترقيتها في الجزائر ؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم تقسيم البحث إلى جزأين كما يلي:

– **جزء أول:** يتضمن مفهوم البنية التحتية، مفهوم صناعة السياحة، مفهوم البنية التحتية للسياحة.

– **جزء ثان:** يتضمن مشاريع الدولة الجزائرية حول: البنية التحتية في برامج التنمية، مؤشرات السياحة، مخطط التهيئة السياحية، مؤشرات البنية التحتية للسياحة.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها لما لموضوع التنويع الاقتصادي من أهمية بالنسبة للدول على تعتمد على مصادر معينة وبشكل خاص الدول النفطية ومن بينها الجزائر، حيث يعتبر التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي من شأنه أن يساعد الجزائر على تحقيق التنمية الاقتصادية؛ ولأن قطاع السياحة أصبح من أهم القطاعات المرشحة لتكون أحد البدائل الاستراتيجية لقطاع المحروقات، نظرا لما تتميز به الجزائر من مقومات طبيعية وتاريخية وثقافية، فإن صناعة السياحة وتنميتها

لم يعد خيارا أمام الجزائر وإنما ضرورة اقتصادية واجتماعية يجب العمل على تحقيقها بدءًا بتطوير البنية التحتية للسياحة والتي تعتبر نقطة الانطلاق من أجل تنمية أي قطاع، حيث يساعد تطوير البنية التحتية في تحسين العرض السياحي من خلال تيسير زيارات السياح وتوفير احتياجاتهم المختلفة، وهو ما يساعد بدوره على تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للدولة.

أولا: الجانب النظري للدراسة

1. مفهوم البنية التحتية

ربما يكون مصطلح البنية التحتية حديث النشأة، إلاّ أن مكوناته ترافقنا في الحياة اليومية بشكل دائم، من خلال استخداماتنا المختلفة للمرافق كالطرق والمطارات وقنوات وخطوط الهاتف والانترنت... وغيرها.

1.1. تعريف البنية التحتية: لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه لمصطلح البنية التحتية، حيث أن أغلب التعاريف التي قدمت تناولت مكونات البنية التحتية.

- البنية التحتية هي: مجموع المرافق الأساسية التي تعد ضرورية لحياة المجتمعات وتطورها، إضافة إلى أهميتها في عمل المنظمات، حيث تدعم البنية التحتية هذه المنظمات وتجعلها قادرة على تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها (Bernier, 2010).
- البنية التحتية هي: الهياكل التي تدعم الأنشطة البشرية وتشمل الأنظمة البشرية وتشمل الأنظمة المادية والاجتماعية والايكولوجية والاقتصادية والتكنولوجية، مثل النقل، إنتاج الطاقة وتوزيعها، شبكات الاتصال، إدارة الموارد المائية، إدارة المخلفات؛ وجميع المرافق التي تدعم المجتمعات الحضرية والريفية، بما في ذلك تنمية الموارد المستدامة وحماية البيئة (Fulmer, 2009)

2.1. أهمية الاستثمار في البنية التحتية: تعتبر البنية التحتية الأساس الذي يرتكز عليه اقتصاد أي بلد وذلك لأهميتها البالغة في تحسين مداخيل كافة القطاعات الأخرى، وفيما يلي أهمية الاستثمار فيها (Croce, 2011) :

- توفير السلع والخدمات الضرورية للنشاط على مستوى البلد.
- تعزيز الازدهار والنمو وتحسين نمط الحياة بما في ذلك الرفاه الاجتماعي، والصحي، والبيئي.
- تيسير المعاملات التجارية، تنويع العمالة، الرفع من تنافسية الأسواق، زيادة كفاءة النشاط الاقتصادي وتنويعه

إضافة إلى ذلك فإن الاستثمار في البنية التحتية يساهم في (Satour و Ben Zarour، 2017)

- توفير بنية تحتية ملائمة من أجل تسهيل النشاط الاقتصادي.
- توسيع الطاقة الإنتاجية والتنويع في المنتجات في السوق التجارية وتحقيق النمو الاقتصادي.
- زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، وعليه تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.
- ارتفاع معدلات التكوين الرأسمالي للدولة والحصول على ميزان مدفوعات متوازن.
- توفير معظم حاجيات الأفراد والجماعات وكذا مناصب شغل جديدة ورفع الدخل الفردي والوطني وبالتالي الحد من نسبة البطالة.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي.

2. مفهوم صناعة السياحة

تعتبر صناعة السياحة من أكبر وأهم الصناعات التي تولي لها معظم الدول أهمية بالغة، وتعتبرها من الصناعات التي تساهم بشكل كبير في تنمية النشاط الاقتصادي للبلد، وتساعد على تطور المجتمعات وازدهارها.

1.2. تعريف صناعة السياحة: لا يوجد تعريف محدد لصناعة السياحة، وإنما يمكن القول أنها صناعة تتضمن التنظيمات العامة والخاصة التي تشترك في تطوير وانتاج وتسويق البضائع والخدمات لتلبية احتياجات السياح ورفاهيتهم (العابد و لعراف ، 2012)

2.2. أسس صناعة السياحة: وتتمثل اجمالا في العرض السياحي سواء من القطاع العام أم الخاص، أهمها (العابد و لعراف ، 2012، صفحة 15) :

أ. المادة الأولية: (المادة الخام) تتضمن عناصر الجذب السياحي التي تتمثل في المقومات الطبيعية كالجبال والصحاري، مقومات ثقافية وتاريخية كالمعالم الأثرية والصناعات الفنية، ومقومات أخرى ليس لها علاقة مباشرة بالسياحة مثل تنظيم الأولمبياد والمعارض والمهرجانات، والتي تم استغلالها كعوامل جذب سياحية.

ب. رأس المال: السياحة كونها قطاع يتطلب الجودة في جميع خدماته، ذلك أنها تعكس صورة الدولة لدى السياح الأجانب، فإنها تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لتمويل مشاريعها.

ج. العمل: لا يمكن لأي صناعة أن تنجح دون اليد العاملة المؤهلة خاصة أن السياحة تعتمد بشكل كبير على نوعية الخدمات التي يقدمها القائمون على المرافق السياحية.

د. الدعاية الترويجية: إن النوعية الجيدة للإعلانات عن المناطق السياحية في دولة ما، تعتبر من الأسباب المهمة في التعريف بمقوماتها وجذب السياح إليها.

هـ. البنية التحتية: إذ لا يمكن لأي قطاع أن ينجح دون توفر البنى التحتية اللازمة والمتطورة، وهو العنصر الذي سنركز عليه في دراستنا هذه.

3. البنية التحتية للسياحة

1.3. تعريف البنية التحتية للسياحة: تمثل البنية التحتية للسياحة الدعامة الرئيسية لتنمية قطاع السياحة ونقطة الانطلاق التي يمكن من خلالها تحقيق الاستفادة من عوامل الجذب التي تتمتع بها الوجهات السياحية، وتنعكس أهمية البنية التحتية للسياحة في قدرتها على الإسهام في رفع مستوى كفاءة انتاج وتقديم الخدمات السياحية، وزيادة المعروض من هذه الخدمات في الكثير من الأحيان (كوليز انترناشيونال، 2018) .

2.3. عناصر البنية التحتية للسياحة: تتكون البنية التحتية للسياحة من عناصر عدة تمثل الدعائم الرئيسية لتنمية القطاع السياحي وتطويره، نذكر منها: (شياد ، 2014)

- عناصر الجذب السياحي، وتشمل العناصر الطبيعية، مثل :الغابات والمحميات النباتية والحيوانية والشلالات، والحدائق... وعناصر من صنع الإنسان، كالمتنزهات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية.
- البنية التحتية الخاصة بالنقل بجميع أنواعه: البري والبحري والجوي، فهي من أهم وسائل التنمية السياحية في أي دولة، فلا يمكن أن يزور السياح دولة من دون مرافق نقل متطورة ومتنوعة لتسهيل حركة التنقل بين المناطق المختلفة.

- أماكن الراحة والنوم: ويأتي على رأسها الفنادق، فكلما كثرت وتنوعت خدماتها وتفرقت أماكنها أسهمت في تنمية السياحة وتنشيطها، كما تعدّ الشقق المؤثثة المعدة للإيجار مهمة أيضا.
- التسهيلات المساندة بجميع أنواعها كالإعلان والترويج السياحي والإدارة السياحية والمصارف وتسهيلاتها في عمليات الإيداع والسحب للأجانب.
- خدمات البنية التحتية الأخرى، كتوفر المياه الصالحة للشرب، وعدم انقطاع الكهرباء، وتوافر وسائل الاتصالات الحديثة والشبكات اللاسلكية.
- عناصر مؤسسية: تتضمن سَن التشريعات والقوانين والهياكل التنظيمية العامة، ودوافع جذب الاستثمار في القطاع السياحي، وبرامج تعليم الموظفين في القطاع السياحي وتدريبهم.
- خدمات مختلفة: مثل مراكز المعلومات السياحية ووكالات السياحة والسفر، ومراكز صناعة المنتجات التقليدية واليدوية وبيعها، والمرشدين السياحيين.

إضافة إلى وجود عنصر آخر يتفاعل مع العناصر السابقة، هو الموارد البشرية والكوادر المؤهلة.

والشكل الموالي يلخص أهم العناصر المتداخلة المكونة للبنية التحتية للسياحة:

الشكل رقم (01): أهم العناصر المتداخلة المكونة للبنية التحتية للسياحة

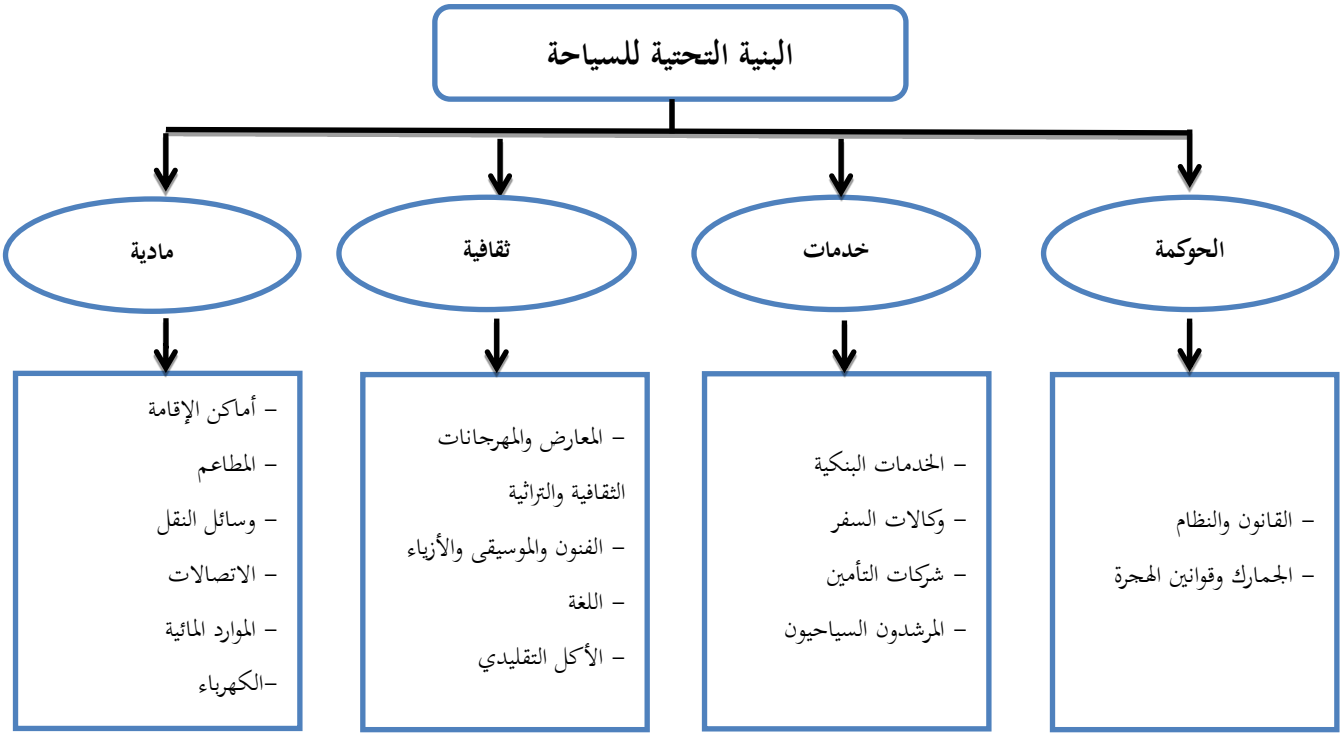

المصدر: كوليز انترناشيونال، البنية التحتية للسياحة، دراسة بحثية، الشرق الأوسط وشمال افريقيا/ الفنادق، سلسلة سوق السفر العربية، أفريل 2018، ص. 02، يمكن تحميلها من الرابط:

http://www.shamalcomms.com/sites/default/files/ATM%20Series%20Tourism%20Infrastructure%20v2%20-%20Arabic.pdf (05/08/2018).

ثانيا: الجانب التطبيقي

1. الاستثمار في البنية التحتية في الجزائر

سعيا منها لدعم التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الأجنبي إضافة إلى تنشيط القطاعات الإنتاجية على غرار قطاع السياحة، قامت الجزائر في مطلع الألفية الثالثة باعتماد سياسة مالية توسعية، وذلك من خلال تسطير مجموعة من البرامج التنموية، حيث خصصت الدولة ما يقارب 40 % من الغلاف المالي لهذه البرامج من أجل تحفيز مشاريع البنى التحتية، وتتمثل هذه البرامج في: (بابا و نسمن ، 2016) .

1.1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها من خلال التوسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني، حيث خصص له غلاف مالي يقدر بـ 525 مليار دج (7مليار دولار)، حيث تم تخصيص مقدار معتبر لإنفاقه على البنى التحتية كما يلي:

- البنى التحتية التعليمية: 67,78 مليار دج، وجهت لقطاعات: التربية، التكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي،... الخ.
- البنى التحتية الإدارية، الاجتماعية الثقافية: 55 مليار دج، وجهت لقطاعات: الصحة، الشباب والرياضة، المنشآت الإدارية، المنشآت الثقافية،... الخ.
- البنى التحتية الاقتصادية: 147,4 مليار دج، وجهت لقطاعات: النقل، الري، المحيط والطاقة،... الخ.

2.1. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): تم اعتماد هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث خصص له حوالي 4.203 مليار دج (55 مليار دولار)، وكان الانفاق العام على البنى التحتية كما يلي:

- البنى التحتية التعليمية: 400 مليار دج.
- البنى التحتية الإدارية، الاجتماعية الثقافية: 179 مليار دج.
- البنى التحتية الاقتصادية: 1300 مليار دج.

3.1. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): لاعتماد هذا البرنامج الذي يعرف أيضا باسم المخطط الخماسي الأول، تم تخصيص غلاف مالي قدره 21.214 مليار دج (286 مليار دولار)، وتم تقسيمه إلى قسمين أساسين هما: (مجلس الوزراء، 2010).

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700مليار دج (130 مليار دولار).
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534مليارد ج (156 مليار دولار).

وكان الإنفاق العام على البنى التحتية كما هو ملخص فيما يلي:

- البنى التحتية التعليمية: 1998 مليار دج.

- البنى التحتية الإدارية، الاجتماعية الثقافية: 3283 مليار دج.
- البنى التحتية الاقتصادية: 3100 مليار دج.

4.1. البرنامج الخماسي للنمو (2015-2019): رصدت الدولة لهذا البرنامج ما يقارب 19.433 مليار دج (262 مليار دولار)، حيث أُولِيَ فيه للبنى التحتية الاقتصادية اهتماما بالغا بتخصيصه لها 4300 مليار دج، وجاء هذا لتحسين مراتب التنافسية العالمية، وذلك من خلال تحسين المنظومة التربوية بإنشاء وتطوير البنى التحتية التعليمية ودعم البحث العلمي، بالإضافة إلى إعادة تأهيل الخدمة العمومية وتجديدها وضمان تكيفها المتواصل مع محيطها بإنجاز الهياكل الإدارية، وأيضا التكفل بانشغالات الشباب وتكثيف التغطية الصحية.

مما سبق، يمكننا القول أنه من خلال البرامج التنموية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية منذ سنة 2000، يتضح أنها أعطت أهمية كبيرة لتمويل مشروعات البنى التحتية نظرا لأهمية هذه الأخيرة في التنمية الاقتصادية وتأثيرها على باقي القطاعات، حيث بدأت بإعادة تأهيل البنى التحتية لتدارك العجز الذي تسببت فيه العشرية السوداء من خلال البرنامج الأول الذي خصصت له الدولة مبلغ 7 مليار دولار، ليتبعه بعد ذلك ارتفاع في المخصصات لتصل إلى 55 مليار دولار في البرنامج الثاني، و286 مليار دولار في البرنامج الثالث، أما البرنامج الرابع فخصص له 262 مليار دولار بهدف استكمال وتطوير المشاريع المبرمجة.

2. واقع السياحة في الجزائر

1.2. عدد السياح الوافدين إلى الجزائر: تسعى جميع الدول التي تعمل على تنمية قطاع السياحة إلى زيادة عدد الوافدين إليها بأكبر قدر ممكن لها أن تستوعبه، من خلال تحسين العرض السياحي (إبراز المقومات التي تمتلكها الدولة، تحسين الخدمات السياحية المقدمة)، وذلك بهدف الاستفادة من ايرادات هذا القطاع واستخدامها في دعم الاقتصاد وتنويع وارداته خاصة في دولة مثل الجزائر تعتمد بشكل واسع على ايرادات البترول. والجدول الموالي يوضح عدد السياح الوافدين إلى الجزائر من الأجانب ومن الجزائريين المقيمين في الخارج ونسبة كل منهما بالنسبة للعدد الإجمالي وذلك خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017.

الجدول رقم (01): السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2012-2017)

السنوات / الوافدين	2012	2013	2014	2015	2016	2017
من الأجانب	981.955	964.153	940.125	1.083.121	1.322.712	1.708.375
نسبة الأجانب (%)	37,27	35,28	40,85	63,34	64,85	69,70
من الجزائريين المقيمين بالخارج	1.652.101	1.768.578	1.361.248	626.873	716.732	742.410
نسبة الجزائريين المقيمين بالخارج (%)	62.73	64,72	59,15	36,65	35,14	30,30
مجموع الوافدين	2.634.056	2.732.731	2.301.373	1.709.994	2.039.444	2.450.785

Source : Ministére du tourisme et de l'artisanat, Tableau de bord des statistique du tourisme et de l'artisanat, disponible sur : https://www.mta.gov.dz/tableaux-de-bord/ (20/08/2018).

من خلال الإحصائيات الموضحة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن عدد السياح في الجزائر سجل انخفاضا ملحوظا سنتي 2014 و2015 وهو ما يمكن تفسيره بنتائج الأزمة المالية التي أثرت على الوضعية المالية لمواطني العديد من الدول الأجنبية وهو ما جعل إنفاقهم على السياحة ينخفض، إلا أن عدد السياح بدأ يرتفع فيما بعد ليصل سنة 2017 إلى ما يقارب 2,5 مليون سائح.

أما عن نوعية السياح الوافدين إلى الجزائر، فقد مثلت نسبة السياح من الجزائريين المقيمين في الخارج الجزء الأكبر على حساب نسبة السياح الأجانب وذلك حتى سنة 2013، إلا أنه بعد 2014 أخذت نسبة السياح الأجانب في الارتفاع (ما يقارب 70%)، وهو ما يوافق بداية تلاشي أثر الأزمة المالية على العديد من الدول.

ومن أجل معرفة مدى أهمية (وزن) عدد السياح الذي عملت الجزائر على جذبهم إليها، فإننا سنقوم بمقارنة مع بعض الدول العربية ولتكن الجارتين: تونس والمغرب، إضافة إلى: جمهورية مصر العربية.

والشكل الموالي يوضح عدد الوافدين من السياح في كل من الجزائر، تونس، المغرب، مصر، للفترة الممتدة من 1995 إلى 2016.

الشكل رقم (02): عدد الوافدين من السياح في كل من الجزائر، تونس، المغرب، مصر (1995-2016)

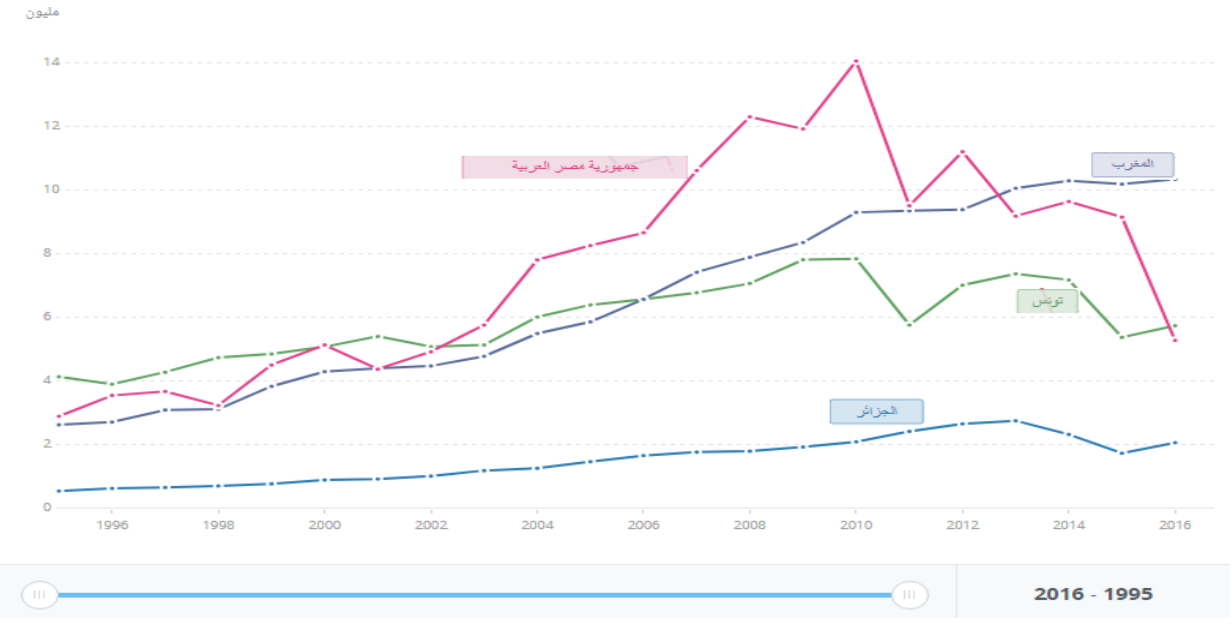

المصدر: البنك الدولي، السياحة الدولية: عدد الوافدين، يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.ARVL?end=2016&locations=DZ-TN-MA-EG&start=1995&view=chart (10/08/2018).

من خلال الشكل المبين أعلاه، يتضح أنه تم تسجيل ارتفاع مستمر في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر، حيث قدر بنصف مليون سائح فقط سنة 1995 ولم يتجاوز المليون سائح طيلة سنوات التسعينات وهو ما يمكن تبريره بالوضعية الأمنية التي كانت تعيشها البلاد آنذاك (العشرية السوداء) إلا أن العدد وصل إلى أكثر من مليون سائح سنة 2003، وأكثر من مليوني سائح ابتداء من سنة 2010 والى غاية 2017.

رغم أن الجزائر تمتلك مقومات سياحية كثيرة ومتنوعة، ترشحها لتكون من بين أكثر البلدان جذبا للسياحة في العالم وليس في الوطن العربي فقط، إلاّ أنه بالمقارنة مع الدول الأخرى، نجد أن قيمة **2.7 مليون سائح** الذي بلغته الجزائر كأقصى قيمة سنة 2013، حققته كل من المغرب ومصر سنة 1995، بينما بلغت تونس خلال نفس السنة أكثر من **4 مليون سائح**؛ ليصل بعدها المغرب إلى أكثر من:**10 مليون سائح** سنة 2016، مصر: أكثر من **14 مليون سائح** سنة 2010، تونس: أكثر من **7 مليون سائح** سنة 2010.

إن هذه النتائج تشير إلى أن الجزائر لا يزال أمامها طريق طويل لتصل إلى مستوى البلدان المجاورة فقط، بغض النظر عن البلدان الأخرى الرائدة في هذا المجال، وبناء على ذلك فإن الجزائر لابد لها أن تواكب التطورات الحاصلة في مجال السياحة لتجعلها من القطاعات المنتجة الرئيسية في البلد.

2.2. تطور حجم ايرادات السياحة في الجزائر: تعتبر الايرادات مؤشر هام للتعبير عن مدى استغلال قطاع معين والاستفادة منه.

الجدول الموالي يوضح ايرادات السياحة في الجزائر (بالأسعار الجارية للدولار) للفترة الممتدة من 1995 إلى 2016.

الجدول رقم (02): ايرادات السياحة في الجزائر الوحدة: مليار دولار

السنوات	1995	1996	1997	1999	2000	2004	2005	2006	2008	2010	2012	2015	2016
ايرادات السياحة	0,032	0,045	0,028	0,08	0,1	0,17	0,47	0,39	0,47	0,32	0,29	0,35	0,24

المصدر: البنك الدولي، السياحة الدولية: ايرادات (بالأسعار الجارية لدولار الأمريكي)، ، يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD?end=2016&locations=DZ&start=1995&view=chart (11/08/2018).

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن هناك تطور ملحوظ في الايرادات المتأتية من قطاع السياحة، فبعد أن كانت قيمة الايرادات لا تتجاوز 33 مليون دولار سنة 1995، وصلت إلى قيمة 240 مليون دولار سنة 2016، وهو ما يمكن تبريره بتحسن الوضع الأمني والاقتصادي في البلاد، حيث لم تتجاوز الايرادات 100 مليون دولار، إلا بداية من سنة 2000، اضافة إلى أن زيادة اهتمام الجزائر بقطاع السياحة جعل حجم الايرادات يتزايد بشكل مستمر.

رغم الارتفاع المستمر في ايرادات قطاع السياحة، إلا أننا نلاحظ أن حجم هذه الايرادات لم يصل حتى لربع المليار دولار، وهو ما يجعلنا نتساءل عن قيمة أو مدى أهمية الارتفاع في هذه الايرادات، ولنتمكن من معرفة ذلك، سنقوم بمقارنة ايرادات السياحة في الجزائر بإيرادات دول مجاورة هي: تونس، المغرب، مصر.

والشكل الموالي يمثل ايرادات السياحة في كل من: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2016.

الشكل رقم (03): ايرادات السياحة في كل من: الجزائر، تونس، المغرب، مصر.

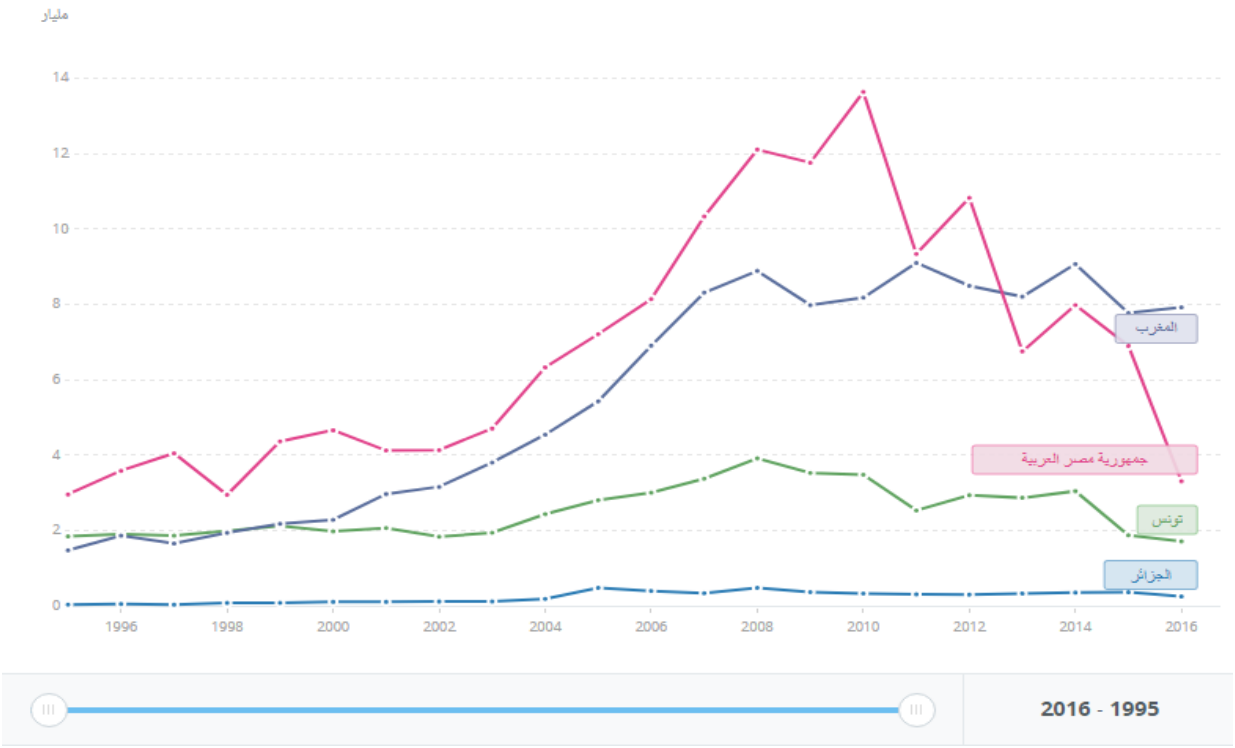

المصدر: البنك الدولي، السياحة الدولية: ايرادات (بالأسعار الجارية لدولار الأمريكي)، يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD?end=2016&locations=DZ-TN-MA-EG&start=1995&view=chart(11/08/2018).

بالنظر إلى منحنى حجم ايرادات السياحة، نلاحظ أن ايرادات الجزائر من قطاع السياحة ضعيفة جدا مقارنة مع الجارتين تونس والمغرب اللتين حققتا أكثر من **1.5 مليار دولار** خلال سنة 1995، ومصر التي حصّلت من قطاع السياحة ايرادات تقارب **3 مليار دولار** خلال السنة نفسها، بينما لم تتجاوز الجزائر **ربع المليار دولار** في أية سنة من العشرين سنة الماضية، رغم أنها لا تفتقر للمقومات التي تجعل منها بلادا سياحيا بامتياز، وهذا ما يدل على أن الجزائر رغم تسجيلها لتطور ملحوظ في ايراداتها السياحية، إلا أنها قليلة جدا ولا تتوافق مع المقومات التي تتميز بها، ولذلك فإنه ينبغي على السلطات الجزائرية إعطاء اهتمام حقيقي بهذا القطاع المنتج حتى تواكب على الأقل الدول المجاورة.

أما إذا تحدثنا على الدول الرائدة في مجال السياحة، على سبيل المثال الدول التي يطلق عليها اسم "النمور الآسيوية"، فإننا لن نجد وجها للمقارنة بين ايراداتها في السياحة وايرادات الجزائر، ففي سنة 2016 حققت اليابان: ما يفوق **33 مليار دولار** من قطاع السياحة، سنغافورة: أكثر من **18 مليار دولار**، كوريا: أكثر من **21 مليار دولار**؛ بينما لم تتجاوز الجزائر **ربع المليار دولار** كأقصى قيمة حققتها.

3.2. نسبة ايرادات السياحة إلى إجمالي الصادرات في الجزائر: من أجل معرفة أهمية الايرادات التي يحققها قطاع معين، فإنه يمكن مقارنتها بحجم الصادرات الإجمالية للدولة، والجدول الموالي يوضح نسبة ايرادات السياحة إلى إجمالي الصادرات في الجزائر للفترة الممتدة من 2005 إلى 2016، وهي الفترة المتوفرة على موقع البنك الدولي.

الجدول رقم (03): نسبة ايرادات السياحة إلى إجمالي الصادرات في الجزائر للفترة (2005-2016)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة(%) ايرادات السياحة إلى إجمالي ايرادات	0,98	0,69	0,53	0,58	0,75	0,53	0,39	0,39	0,48	0,55	0,95	0,74

المصدر: البنك الدولي، السياحة الدولية: ايرادات (كنسبة من إجمالي الصادرات)، يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.XP.ZS?end=2016&locations=DZ&start=1995&view=chart (11/08/2018).

من خلال الجدول المبين أعلاه، يتضح أن هناك تذبذبا في تطور نسبة ايرادات السياحة من اجمالي الصادرات في الجزائر، إلا أن هذه النسبة لم تتجاوز 1% حيث بلغت 0.98% كأقصى تقدير خلال سنة 2005. إن هذه النتائج وقبل مقارنتها مع أية دولة أخرى، يمكن الحكم عليها بأنها ضئيلة جدا، فنسبة 1% لإيرادات السياحة من اجمالي الصادرات في بلد مثل الجزائر لا يكاد ينقصه شيء من ناحية المقومات السياحية، تبين أن الجزائر لا تولي أهمية حقيقية لهذا القطاع، بسبب اعتمادها الواسع على قطاع المحروقات كمصدر أساسي في صادراتها.

وللخوض أكثر في هذه النتائج قمنا بمقارنتها مع دول مجاورة، والشكل الموالي يوضح نسبة ايرادات السياحة إلى إجمالي الصادرات في كل من: الجزائر، تونس، المغرب، مصر خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى 2016، مع غياب جزئي لإحصائيات الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2016.

الشكل رقم (04): نسبة ايرادات السياحة إلى إجمالي الصادرات في كل من: الجزائر، تونس، المغرب، مصر.

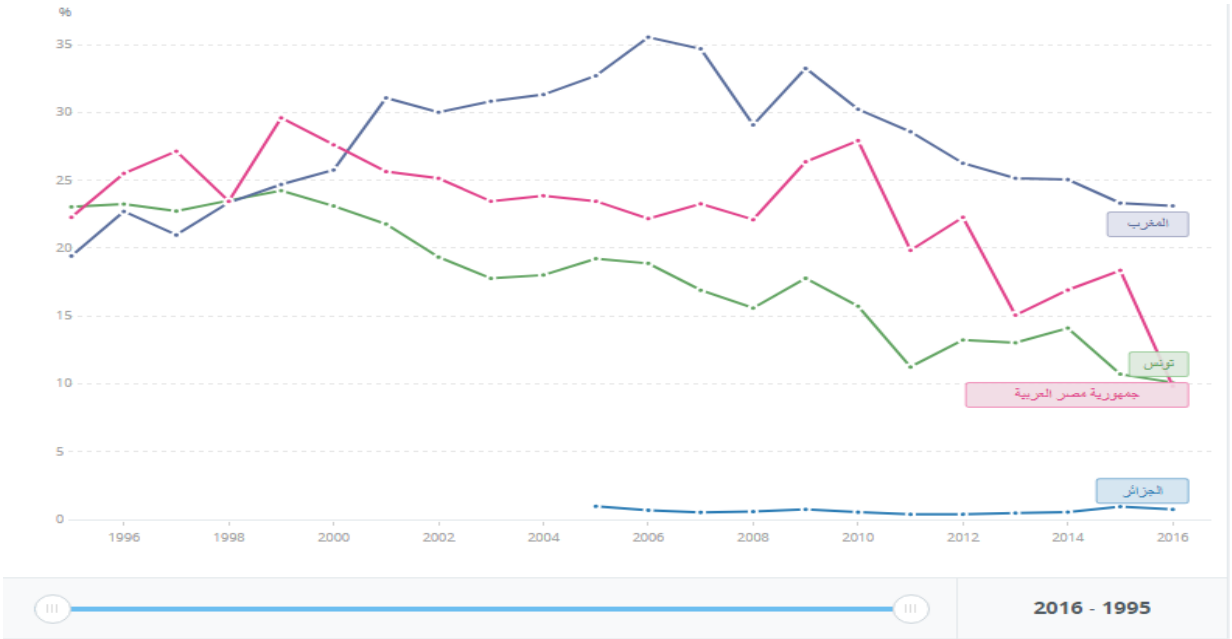

المصدر: البنك الدولي، السياحة الدولية: ايرادات (كنسبة من إجمالي الصادرات)، يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.XP.ZS?end=2016&locations=DZ-TN-MA-EG&start=1995&view=chart (11/08/2018).

بالنظر إلى الاتجاه العام لتطور نسبة ايرادات السياحة من إجمالي الصادرات في البلدان المجاورة، نلاحظ أنها كانت في انخفاض ملموس منذ سنة 2009، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى آثار الأزمة المالية على الوضعية المالية والاقتصادية لشعوب العديد من دول العالم، وهو بدوره ما أثر على ايرادات السياحة، إضافة إلى الوضع الأمني غير المستقر في كل من تونس ومصر.

رغم كل هذا، فإن تمت مقارنة نسبة ايرادات السياحة من إجمالي الصادرات في هذه الدول مع الجزائر، فيمكننا القول أن وضع هذه الدول في السياحة جيد، فرغم الانخفاض الملحوظ، إلا أنها وصلت إلى نسب معتبرة، حيث فاقت نسبة الايرادات من إجمالي الصادرات سنة 2005: 32% في المغرب،**19%**في تونس **23%** في مصر، في حين أن الجزائر لم تتجاوز بعد نسبة الـ **1%**. وهو ما يؤكد أن الجزائر لازالت تعتمد على قطاع المحروقات في صادراتها.

4.2. ترتيب الجزائر في مجال السياحة: إن زيادة الاهتمام بمجال السياحة من قبل العديد من الدول، وإدراكها لمدى أهمية الاستثمار فيه، زاد من حدة التنافس في هذا القطاع، حيث أخذت الدول تتنافس على المراتب الأولى لزيادة ايراداتها من هذا القطاع، ولمعرفة ترتيب (rank) الجزائر، قمنا بالاطلاع على مؤشر التنافسية للسفر والسياحة TTCI* الذي يقوم بترتيب دول العالم في مجال السياحة.

والجدول الموالي يوضح ترتيب كل من الجزائر، تونس، المغرب، مصر، حسب مؤشر التنافسية للسفر والسياحة، خلال الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى 2017.

الجدول رقم (04): ترتيب الجزائر، تونس، المغرب، مصر، حسب مؤشر TTCI

الدولة / السنة	2007	2009	2011	2013	2015	2017
الجزائر	93	115	113	132	123	118
تونس	34	44	47	/	79	87
المغرب	57	75	78	71	62	65
مصر	58	64	75	85	83	74
مجموع عدد الدول ضمن المؤشر	124	133	139	140	141	136

Source: -World Economic Forum, the travel & tourism competitiveness report 2007.
-World Economic Forum, the travel & tourism competitiveness report 2009.
-World Economic Forum, the travel & tourism competitiveness report 2011.
-World Economic Forum, the travel & tourism competitiveness report 2013.
-World Economic Forum, the travel & tourism competitiveness report 2015.
-World Economic Forum, the travel & tourism competitiveness report 2017.

من خلال الجدول المبين أعلاه، نلاحظ أن الجزائر، تحتل المراكز الأخيرة في مجال السياحة، إذ أن ترتيبها غالبا ما يفوق الـ100 من بين 140 دولة، وأن مراتبها لا تتقارب مع الدول العربية المجاورة كتونس والمغرب ومصر، رغم أن الجزائر تحتل المراتب الأولى في قائمة البلدان ذات الطبيعة والمناخ والمقومات التي تسمح بالتفوق في مجال السياحية.

5.2. ترتيب الجزائر حسب الأولوية التي توليها لقطاع السياحة: على مدى السنوات الماضية اختلف الاهتمام بقطاع السياحة من دولة إلى أخرى، إلا أن الدول التي أدركت فعلا أهمية القطاع، قامت بإعطائه أولوية من أجل تطويره والاستفادة منه، ولمعرفة مدى أهمية الأولوية التي أعطتها الجزائر لتطوير صناعة السياحة والسفر، قمنا بالاطلاع على مؤشر التنافسية للسفر والسياحة TTCI والذي يتضمن مؤشر فرعي لتحديد أولوية تطوير صناعة السفر والسياحة لدى الحكومات؛ بحيث يعطي الدول قيما محصورة بين **1**و**7** (1 للدول التي لا تعتبر فيها السياحة ذات أولوية اطلاقا) (7 للدول التي تعطي السياحة أقصى أولوية ممكنة)، ليتم بعدها ترتيب هذه الدول من الأعلى قيمة إلى الأقل.

والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2017.

الجدول رقم (05):ترتيب الجزائر ضمن مؤشر تحديد أولوية تطوير صناعة السفر والسياحة لدى الحكومات

المؤشر / السنة	2007	2009	2011	2013	2015	2017
الترتيب (Rank)	109	124	130	138	130	131
القيمة (Value)	2,92	3,04	3,07	3,00	3,80	2,84
مجموع عدد الدول ضمن المؤشر	124	133	139	140	141	136

Source: World Economic Forum, Op.Cit.

من خلال الجدول أعلاه، يتبين أن الجزائر لا تولي اهتماما كبيرا لقطاع السياحة كقطاع منتج يمكن له أن يحقق ايرادات كبيرة، إذ أنها احتلت ذيل قائمة دول العالم ضمن مؤشر تحديد أولوية تطوير صناعة السفر والسياحة لدى الحكومات، ويمكن تفسير ذلك باعتمادها على قطاع المحروقات بشكل كبير، وعدم جديتها في تحقيق التنويع الاقتصادي الذي من شأنه أن يكون استراتيجية فعالة لتحسين الوضع الاقتصادي للجزائر.

3. البنية التحتية للسياحة في الجزائر

إن تهيئة السياحة تتطلب تضافر الجهود البشرية وتوفير التمويل اللازم من أجل التمكن من انجاز مشاريع البنى التحتية المسطّرة واللازمة لتلبية احتياجات السياح ورغباتهم المختلفة وهو ما يساهم بدوره في تنشيط السياحة وترقيتها.

1.3. المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة SDAT*2025: يمثل هذا المخطط الإطار الاستراتيجي والمرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، وهو مخطط يحدد النظرة المستقبلية للتنمية السياحية المستدامة على المدى القصير (2009) المدى المتوسط (2015) المدى الطويل (2025) وهو جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم**SNAT** .

تعتبر الأقطاب السياحة للامتياز والتي سطرتها الجزائر –ضمن هذا المخطط– بنى تحتية أساسية يمكن لها أن تساهم في انعاش قطاع السياحة في الجزائر.

أ. مشاريع الأقطاب السياحية للامتياز: القطب السياحي هو مساحة جغرافية معينة يتم تجهيزها بمختلف متطلبات الإقامة، وهو ما يستدعي تطوير البنية التحتية لمختلق القطاعات مثل البناء، النقل، المياه، الاتصالات، شبكات الانترنيت، ... الخ.

ويمكن تلخيص أهم مشاريع البنى التحتية لهذه الأقطاب في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): الاستثمار الحكومي في البنى التحتية من أجل الأقطاب السياحية للامتياز

الأقطاب السياحية للامتياز	المجال الجغرافي	مشاريع البنية التحتية للسياحة
القطب السياحي للامتياز شمال–شرق	80347 كم^2 سكيكدة، قالمة، عنابة، الطارف، سوق أهراس، تبسة	– فنادق بمختلف الفئات – القرى السياحية للامتياز
القطب السياحي للامتياز شمال–وسط	33817 كم^2 العاصمة، تيبازة، بومرداس، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية	– فنادق بمختلف الفئات – القرى السياحية للامتياز اضافة الى: – المدن الجديدة (سيدي عبد الله، بوينان، بوقزول)
القطب السياحي للامتياز شمال–غرب	35000 كم^2 وهران، عين تيموشنت، تلمسان، مستغانم، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان.	– فنادق بمختلف الفئات – القرى السياحية للامتياز اضافة الى: – توسيع شبكة الطرقات (الطريق السيار شرق–غرب، الطريق السريع وهران–عين تيموشنت،تراموای وهران) – محطة تحلية مياه البحر
القطب السياحي للامتياز جنوب–شرق (الواحات)	160000 كم^2 غرداية، بسكرة، الوادي	– فنادق بمختلف الفئات اضافة الى: – اعادة تهيئة المطارين الدوليين ببسكرة وغرداية–الطريق العابر للصحراء
القطب السياحي للامتياز جنوب–غرب (توات)	603000 كم^2 أدرار، بشار	– فنادق جديدة – القرية السياحية: قصر ماسين بتيميمون اضافة الى: – مشروع طريق القصور في اطار برنامج اليونسكو
القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (طاسيلي)	284618 كم^2 ولاية ايليزي	– فنادق جديدة + فندق فخم
القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (الأهقار)	456200 كم^2 ولاية تمنراست	– فنادق جديدة

Source : Ministere de l'Amenagement du Territoire de l'Enveronnement et du Tourisme, Schema Directeur d'Amenagemet Touristique « SDAT 2025 », livre 03 : **Les Sept pôles Touristiques d'Excellence** (pot), janvier 2008.

إضافة إلى ما سبق، فقد ركز المخطط التوجيهي للسياحة على أربع ديناميكيات (مخططات) أخرى لا يمكن دونها تحقيق المنافع المرجوة من الاستثمارات الضخمة في البنى التحتية وبالتالي صناعة سياحة فعالة في الجزائر، وتتمثل هذه المخططات (باختصار) في: (Ministere de l'Amenagement du Territoire de l'Enve, 2008)

– **تثمين الوجهة الجزائرية لزيادة جاذبية وتنافسية الجزائر**: من خلال تغيير الفكرة التي أخذت من قبل الأجانب عن الوضع الأمني في الجزائر خلال العشرية السوداء في التسعينات، إضافة إلى تعريف العالم الخارجي بالمميزات السياحة التي تتمتع بها البلاد من خلال استغلال وسائل الاتصال وعمل شركات فعالة على المستوى الدولي للاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال.

– **نشر مخطط جودة السياحة**: لتطوير التميز في العروض السياحية الوطنية بإدماج التكوين من خلال الارتقاء المهني والتعليم والانفتاح على تكنولوجيا الإعلام والاتصال وهو ما يساعد على مواكبة معايير الجودة العالمية.

– **مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص**: يعتبر القطاع الخاص شريكا أساسيا للنهوض بالقطاع السياحي يساعد على عملية تنمية دائمة للسياحة، حيث يسعى المتعاملون الناشطون في كلا القطاعين من أجل استجابة أكثر فعالية للطلب الجماعي عن طريق تقسيم الموارد، الأخطار، الأرباح؛ وهو بدوره ما يخفف من ثقل كاهل الدولة في تمويل المشاريع الاقتصادية.

– **مخطط تمويل السياحة**: ضرورة الحرص على توفير التمويل اللازم لقطاع السياحة ذلك أنه يتطلب رؤوس أموال كبيرة تستثمر في المباني والتجهيزات التي قد يطول أمد تحصيل عوائدها.

ب. مشاريع البنى التحتية ذات الأولوية للفترة 2008–2015: تم تحديد المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، ويمكن تقسيمها كما يلي: (عياشي، 2016)

– فنادق تابعة لسلاسل عالمية مشهورة يصل عدد الأسرة بها إلى 29.386 سرير.

– 23 قرية سياحية متميزة بالإضافة إلى تخصيص عدة أرضيات للتوسع السياحي.

– حدائق تسلية ذات طابع سياحي (عنابة، قسنطينة، الجزائر، وهران، حدائق الواحات)

– مركز العلاج، الصحة والرفاهية (حمام قرقور، حمام ملوان، الشريعة)

– إطلاق 80 مشروع سياحي في 06 أقطاب سياحية للامتياز.

والجدول الموالي يبين عدد الفنادق المبرمجة (وعدد الأسرة التي تحتويها) الموزعة عبر الأقطاب السياحية للامتياز.

الجدول رقم (07): المشاريع الفندقية ضمن المشاريع ذات الأولوية لمخطط SDAT2025

الأقطاب	عدد الفنادق	عدد الأسرة
شمال شرق	86	5965
شمال وسط	49	9295
شمال غرب	85	10146
الجنوب الشرقي (الواحات)	26	2092
الجنوب الغربي (توات)	23	1513

الجنوب الكبير (الطاسيلي)	01	150
الجنوب الكبير (الأهقار)	04	225
المجموع	274	29386

المصدر:عبد الله عياشي، **استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة: حظيرة الطاسيلي بولاية ايليزي نموذجا**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص. 210.

3.2. ترتيب الجزائر من حيث البنية التحتية للسياحة: من خلال مؤشر TTCI الجزئي لبيئة الأعمال والبنية التحتية، يمكننا الاطلاع على ترتيب الجزائر في مختلف المؤشرات الفرعية التي لها تأثير على قطاع السياحة، وفي هذا البحث سنركز على المؤشر الجزئي للبنية التحتية للسياحة.

الجدول الموالي يوضح مؤشر TTCI الجزئي لبيئة الأعمال والبنية التحتية، خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2017.

الجدول رقم (08): مؤشر TTCI الجزئي لبيئة الأعمال والبنية التحتية.

المؤشر / السنة	2007	2009	2011	2013	2015	2017
مؤشر بيئة الأعمال والبنية التحتية للسياحة	93	98	110	126	133	106
– النقل الجوي	101	110	103	115	113	100
– النقل البري والبحري	78	101	105	126	121	105
– البنية التحتية للخدمات السياحية	114	95	122	131	138	131
– بيئة تكنولوجيا المعلومات في القطاع	118	97	107	115	105	96
مجموع عدد الدول ضمن المؤشر	124	133	139	140	141	136

Source: World Economic Forum, Op.Cit.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الجزائر على مدار السبع سنوات الأخيرة، كان ترتيبها يتغير في بعض الأحيان وتتقدم فيه، إلا أنها تعود إلى التأخر في المراتب، وبالنظر إلى مكونات مؤشر البنية التحتية للسياحة نجد أن الجزائر لا تزال تحتل المراكز الأخيرة في جميع مكوناته سواء النقل بأنواعه أو البنية التحتية أو بنية تكنولوجيا المعلومات التي تتطلبها الخدمات السياحية، وهو ما يؤكد أنه رغم الاستثمارات في البنية التحتية التي تقوم بها الدولة في مختلف القطاعات على غرار قطاع السياحة، إلا أنها لا تزال بعيدة عن الاستغلال الأمثل لإمكانياتها في تحسين وتطوير البنى التحتية التي تعتبر أساس جميع القطاعات الأخرى، حيث لا يستطيع أي قطاع آخر الاستغناء عنها.

ثالثا: نتائج الدراسة

من خلال تناولنا لهذه الدراسة بشقيها النظري ثم التطبيقي والذي تم فيه عرض وتحليل أهم المؤشرات والإحصائيات المتوفرة عل مواقع الهيئات المحلية والدولية المختصة في مجال صناعة السياحة والبنية التحتية، إضافة إلى مقارنة

مؤشرات البنية التحتية للسياحة في الجزائر مع بعض الدول المجاورة مثل الجارتين تونس والمغرب إضافة إلى دولة مصر؛ ولقد خلصنا إلى مجموعة من النتائج يتمثل أهمها فيما يلي:

- بذلت الجزائر مجهودات عديدة خاصة في الفترات الأخيرة، من أجل إعادة تأهيل البنى التحتية لمختلف القطاعات، إضافة إلى إطلاق العديد من المشاريع الجديدة وهو ما لمسناه من خلال الإنفاق الحكومي على البرامج التنموية والمبالغ المالية المخصصة للبنى التحتية.
- رغم امتلاك الجزائر لمقومات سياحية كثيرة ومتنوعة ترشحها لتكون ضمن قائمة الدول السياحية بامتياز، إلاّ أن مؤشرات السياحة فيها لا تزال ضعيفة جدا، وبعيدة عن المستوى المطلوب الذي يتوافق مع هذه المقومات.
- حسب "مؤشر التنافسية للسفر والسياحة TTCI" فإن الجزائر تحتل المراكز الأخيرة من بين أكثر من 130 دولة، وهو ما يبين أن الجزائر لا تستغل مقوماتها السياحية بشكل فعال، والتي من شأنها ترقية القطاع بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.
- تحتل الجزائر مراتب أخيرة في قائمة دول العالم حسب مؤشر "تحديد أولوية تطوير صناعة السفر والسياحة لدى الحكومات"، وهو ما يؤكد أن الجزائر لا تزال رغم مبادراتها لترقية قطاع السياحة، تتجاهل أهمية السياحة كقطاع منتج يُفترض أن يحظى باهتمام أكبر.
- لم يتجاوز عدد السياح الوافدين إلى الجزائر لغاية 2017 الـ 3 مليون سائح، وهو ما يجعلنا نقول أنه لا يزال أمام الجزائر طريق طويل لترقية صناعة السياحة والاستفادة منها.
- مستوى ايرادات الجزائر من قطاع السياحة ضعيف ولا يرقى للمستوى المتوقع من دولة مثل الجزائر، وهذا ما بينته المقارنة مع تونس، المغرب، مصر، هذه الدول المجاورة التي تتقارب مع الجزائر في العديد من المقومات، أما إذا نظرنا إلى دول أخرى رائدة في مجال السياحة مثل اليابان وسنغافورة فإننا لن نجد وجها للمقارنة، وهو ما يؤكد أن الجزائر لا تزال بعيدة كل البعد عن مواكبة التطورات الحاصلة في المجال.
- ببقاء الجزائر معتمدة في صادراتها على قطاع المحروقات، وعدم إتباعها لسياسات حقيقية تهدف للتنويع الاقتصادي، فإنها لن تتمكن من تطوير باقي القطاعات على غرار قطاع السياحة الذي لم تتجاوز نسبة إيراداته من إجمالي صادرات الجزائر الـ 1%.
- المجهودات التي بذلتها الجزائر في تطوير البنى التحتية لتهيئة السياحة وترقيتها، لا تزال قليلة وتعتبر متواضعة مقارنة بما يمكن أن تحققه فعلا في هذا المجال إذا ما أعطته اهتماما حقيقيا، وهذا ما أكده مؤشر "بيئة الأعمال والبنية التحتية للسياحة (وهو مؤشر فرعي ضمن مؤشر TTCI)، حيث أنها لا تزال تحتل المراكز الأخيرة في البنية التحتية للنقل بأنواعه (جوي، بحري، بري) وكذلك بالنسبة للبنية التحتية للخدمات السياحية وبنية تكنولوجيا المعلومات.

رابعا: توصيات الدراسة

بعد النتائج التي توصلنا لها في هذه الدراسة من خلال عرض وتحليل واقع الاستثمار في البنى التحتية في الجزائر، ومكانة الجزائر في مجال السياحة، يمكننا تقديم بعض التوصيات، وإن كانت تدركها السلطات الجزائرية إلا أنها لا تأخذها بعين الاعتبار، أهمها ما يلي:

- تحديد الهوية السياحية للجزائر وايجاد علامة تجارية متميزة لها.
- الاستفادة من التنوع والغنى الجغرافي والثقافي والتاريخي والعادات والتقاليد التي تميز الجزائر.
- اعطاء أولوية حقيقة لقطاع السياحة كأحد القطاعات المنتجة في الهيكل الاقتصادي للدولة، ولا ينبغي أن تتجسد هذه الأولوية في بعض المشاريع التي يتم اهمال مدة انجازها أو بقائها في المعاناة من عدة مشاكل.
- جعل استراتيجية تطوير البنى التحتية أحد خيارات التنمية السياحية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة.
- الاهتمام أكثر بتطوير البنى التحتية وتحسين الخدمات السياحية خاصة في المناطق التي لا تحتوي على مرافق ضرورية والتي من شأنها تشجيع السياح على القدوم للجزائر، ومعاودة الزيارة مرارا وتكرارا.
- العمل على تحقيق التكامل بين تطوير البنية التحتية للسياحة والاستثمار في القطاع بجرأة أكبر.
- الاهتمام أكثر بصحراء الجزائر التي تعتبر كنز حقيقي يمكن الاستفادة منه في قطاع السياحة، والتركيز أولا على توفير البنى التحتية وجودة الخدمات اللازمة لتلبية احتياجات السياح ومن ثمة التسويق لها عبر مختلف الوسائل الاعلامية.
- التركيز على أنواع جديدة للسياحة وتطويرها على سبيل المثال: السياحة البحرية والتي أصبح يطلق عليها "سياحة اليخوت" وتطوير البنية التحتية التي تلزم لمثل هذا النوع من السياحة.
- تذليل العقبات الادارية والبيروقراطية من أجل تشجيع الاستثمار سواء في مجال البنى التحتية أو في مجال السياحة، وفتح شراكات جديدة مع القطاع الخاص، لتنمية البنية التحتية للسياحة.
- تطوير المنظومة المصرفية وجعلها أكثر مرونة من أجل بعث قطاع السياحة.

ختاما، يمكننا القول أنه حتى وإن استمرت خيرات البترول تدلي بثمارها على الجزائر، إلاّ أن ذلك لا يمنعها من استثمار مقوماتها وامكانياتها في صناعة مهمة من شأنها أن تساهم بشكل فعال في تنمية اقتصادها خاصة إن كانت صناعة مثل "صناعة السياحة" تتنافس دول العالم في تطويرها من جميع النواحي بدءا بتطوير البنى التحتية والخدمات السياحة ثم بالترويج لها وغرس ثقافة السياحة لدى الجزائريين.

ولكن... إذا ما نظرنا إلى الواقع وما يحدث من تطورات سريعة ومخيفة في اقتصاديات العالم مثل الأزمات المالية وأزمة أسعار البترول، اضافة إلى التطور الهائل الذي تشهده البشرية في مختلف المجالات من بينها البحث عن مصادر جديدة للطاقة يمكن من خلالها تقليل الاعتماد على البترول، فإننا نجد أن اعتماد الجزائر على البترول بصورة كبيرة له آثار سلبية على الاقتصاد؛ والسؤال الذي يبقى مطروحا هل ستنتظر الجزائر تدهور الحالة الاقتصادية أكثر فأكثر حتى

تبدأ في البحث بجدية عن مصادر بديلة للمحروقات وتنويع مصادر ايراداتها؟ أم أنها ستضل تتحرك بخطى بطيئة متجاهلة ضرورة التنويع الاقتصادي؟ أم أنها ستتخذ اجراءات حقيقية وفعالة لذلك؟

قائمة المصادر:

Bernier, S. (2010). *Les infrastructures culturelles dans la municipalité Nomenclature, recensement et état des lieux, RAPPORT présenté au:.* Québec: Ministère de la Culture, Institut de la statistique .

Croce, D. (2011). *Pension Funds Investment inInfrastructure: Policy Actions.* OECD.

Fulmer, J. (2009). *What in the world is infrastructure? .* Consulté le august 05, 2018, sur Infrastructure Investor: https://30kwe1si3or29z2y020bgbet-wpengine.netdna-ssl.com/wp-content/uploads/2018/03/what-in-the-world-is-infrastructure.pdf

Ministere de l'Amenagement du Territoire de l'Enve. (2008). Les Sept pôles Touristiques d'Excellence (pot). *Schema Directeur d'Amenagemet Touristique « SDAT 2025 », livre 03*. Algerie.

Satour , R., & Ben Zarour, C. (2017). The impact of diversification of government investment on economic growth in Algeria-Econometric study For the period: 1990-2016. *MPRA Pape*, 06.

سميرة العابد ، و فايزة لعراف . (2012). صناعة السياحة في الجزائر: الواقع وسبل النهوض . *فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر*، (صفحة 01). باتنة الجزائر.

عبد القادر بابا ، و فطيمة نسمن . (2016). أثر تمويل البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2014. *مجلة البشائر الاقتصادية*، 224.

عياشي ,ع .(2016) .استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة :حظيرة الطاسيلي بولاية ايليزي نموذجا . *أطروحة دكتوراه علوم* .2008 ,ورقلة ,الجزائر.

فيصل شياد . (2014). تنمية السياحة العربية البينية: العقبات والحلول. *مجلة رؤى استراتيجية*، 51.

كوليز انترناشيونال. (2018). *البنية التحتية للسياحةالشرق الأوسط وشمال افريقيا/ الفنادق*. تاريخ الاسترداد 05 12, 2018، من shamalcomms.com: http://www.shamalcomms.com/sites/default/files/ATM%20Series%20-Tourism%20Infrastructure%20v2%20-%20Arabic.pdf

مجلس الوزراء. (2010). البرنامج الخماسي "2010-2014". *بيان*. الجزائر.

*TTCI : Travel & Tourism Competitiveness Index.
*SDAT : Schéma directeur d'aménagement Touristique.
** SNAT : Le Schéma National d'aménagement du Territoire.